



تحليل الإصلاح النقدي في ليبيا

دور سعر الصرف وعرض النقود خلال الفترة 2000-2023

نسرين محمد عرفة³

كلية الاقتصاد .العجيلات
جامعة الزاوية

طارق عطية²

المعهد التقني ككلا
ادارة المعاهد والتعليم التقني

حسين امحمد البكوش¹

كلية القانون .زلقن
جامعة صبراتة

Monetary Reform Analysis in Libya: The Role of Exchange Rate and Money Supply During the Period 2000–2023

Hussein Imhammad Al-Bakoush¹

¹Faculty of Law, Zliten University of Sabratha

comabaesamalbkosh@gmail.com

Tarek Attia²

²Technical Institute, Kikla

gmail@Tarekatia2112.com

Nesreen Mohammed Arafa³

³Faculty of Economics, Ajilat; University of Zawiya

n.arafah@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2025/11/12 - تاريخ المراجعة: 2025/12/1 - تاريخ القبول: 2025/12/26 - تاريخ النشر: 2026 /2/6

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الى قياس أثر التغيرات في سعر الصرف على معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2023، ومن الاختبارات المبدئية تبين أن قيمة الدينار الليبي يساوي 0.223 دولار عام 2021، وقد واجه الاقتصاد الليبي ضغوط تضخمية في أغلب فترة الدراسة ووجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ويتضح من خلال CointEq (1-) وهي ذات دلالة إحصائية مقبولة وإشارة سالبة، مما يدل على وجود تصحيح من المدى القصير الى المدى الطويل لكن في الأجل الطويل يتضح أن إشارة المتغير المستقل سالبة لكنها غير معنوية مما يعني عدم وجود أثر لسعر الصرف على معامل الاستقرار النقدي في الاجل الطويل وهذا يؤكد رأي النظرية النقدية والتي تقول بأن النقود محايدة في الأجل الطويل ويقتصر تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية في الأجل القصير. يعد الاقتصاد الليبي اقتصاداً ربيعياً يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، الأمر الذي يجعل السياسة النقدية شديدة التأثير بالتقلبات الاقتصادية والمالية، وبطبيعة العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية. شهدت ليبيا خلال الفترة الممتدة من عام 2000م وحتى عام 2023م سلسلة من محاولات الإصلاح النقدي التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي، استهدفت معالجة الاختلالات النقدية والمالية، وتحقيق قدر من الاستقرار في سعر الصرف، والحد من الضغوط التضخمية، وتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي. وقد تناولت

الدراسة التطور التاريخي للفترة 2000-2023م وقام المركزي بالاصلاحات المبكرة خلال 2000-2010م. وكذلك تناولت الدراسة الاحداث التي مرت بها البلاد خلال 2011م والاتقسامات السياسية واثرها على الاقتصاد الوطني. وبعد 2014-2023م شهدت البلاد الاصلاحات النقدية وسياسات سعر الصرف كاحد التحديات النقدية ارتفاعاً في المعروض النقدي والسيولة غير المنضبطة، ما ساهم في تفشي التضخم وضعف ثقة الجمهور في القطاع المصرفي. تناولت الدراسة التحليل القياسي لاختبار المتغيرات والمتمثلة في سعر الصرف والمعروض النقدي.

كما أوصت الدراسة بالعمل على تنسيق العمل في منظومة السياسات الاقتصادية بهدف تحقيق استقرار نقدي مستدام في الاقتصاد الليبي وإصلاح المنظومة المصرفية والمالية وإنشاء أسواق مالية فاعلة تساعد السلطة النقدية في تفعيل أدوات السياسة النقدية والعمل على تنويع الاقتصاد الليبي.

كما أوصت الدراسة بضرورة مراجعة القرارات المتعلقة بعرض النقود وتجاوز الأخطاء التي تم ارتكابها من قبل السلطات النقدية والمالية على حد سواء، ورسم سياسة واضحة من قبل البنك المركزي لتحقيق استقرار دائم في عرض النقود بما يضمن اقتراب السعر التوازني من سعر الصرف الثابت. كُتب هذا المستخلص من قبل المنظومة.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح النقدي- ليبيا - سعر الصرف -عرض النقود

مقدمة:

شهدت ليبيا خلال الفترة الممتدة من عام 2000م وحتى عام 2023م سلسلة من محاولات الإصلاح النقدي التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي، استهدفت معالجة الاختلالات النقدية والمالية، وتحقيق قدر من الاستقرار في سعر الصرف، والحد من الضغوط التضخمية، وتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي. غير أن مسار هذه الإصلاحات تأثر بدرجة كبيرة بالتحولات السياسية والمؤسسية التي عرفت البلاد، خاصة بعد عام 2011م، وما ترتب عنها من تحديات بنيوية حدّت من فاعلية السياسات النقدية وأثرت في قدرتها على تحقيق أهدافها المرجوة، يهدف البحث إلى التعرف على العوامل المؤثرة على عرض النقود وأثرها على سعر الصرف. اعتمد البحث على القياس. بناءً عن بيانات النشرات الاقتصادية والتقارير السنوية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي في الفترة من (2000-2023).

الفصل التمهيدي

مقدمة:

واجه الاقتصاد الليبي تحديات كبيرة في مجال الإصلاح النقدي، حيث شهدت الفترة من 2000 إلى 2023 تقلبات في السياسات النقدية وتأثيرات خارجية (مثل التغيرات في أسعار النفط والاضطرابات السياسية) أثرت على استقرار العملة الوطنية (الدينار الليبي) ومعدلات التضخم. رغم الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار النقدي، لا تزال هناك تحديات تتعلق بإدارة سعر الصرف وعرض النقود، مما يستدعي دراسة وتحليل دور هذه المتغيرات في تعزيز الإصلاح النقدي في ليبيا. (الباحثين بالاعتماد على النشرة الاقتصادية -أعداد مختلفة)

المشكلة:

"يواجه الاقتصاد الليبي تحديات كبيرة في مجال الإصلاح النقدي، خاصة فيما يتعلق بإدارة سعر الصرف وعرض النقود. خلال الفترة من 2000 إلى 2023، شهدت ليبيا تقلبات في سعر الصرف للدينار الليبي وتغيرات في عرض النقود، مما أثر على الاستقرار الاقتصادي ومعدلات التضخم. رغم الجهود المبذولة لتحقيق استقرار سعر الصرف وإدارة عرض النقود، لا تزال هناك تحديات تتعلق بـ :

1. تأثير تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف..
2. ضعف فعالية السياسة النقدية في التحكم بعرض النقود.
3. تأثير التغيرات في عرض النقود على معدلات التضخم.
4. محدودية الاحتياطات النقدية لدعم سعر الصرف

السؤال الرئيسي:

ما هو تأثير إدارة سعر الصرف وعرض النقود على الإصلاح النقدي في ليبيا خلال الفترة 2000-2023، وكيف يمكن تحسين السياسات النقدية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي؟ (الباحثين بالاعتماد على النشرة الاقتصادية - اعداد مختلفة)

اهداف البحث:

1. تحليل تأثير سعر الصرف وعرض النقود على الإصلاح النقدي في ليبيا خلال الفترة 2000-2023.
2. قياس تأثير تقلبات سعر الصرف على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.
3. تقديم توصيات لتعزيز فعالية السياسات النقدية في إدارة سعر الصرف وعرض النقود (الباحثين)

أهمية البحث:

تسعى الدراسة إلى التعرف على أهم المتغيرات التي تؤثر على الاقتصاد الليبي المتمثل في سعر الصرف و عرض النقود على معدلات التضخم في ليبيا، ومحاولة تجنب الآثار السيئة التي قد يسببها الارتفاع في المستوى العام في الأسعار على مستوى معيشة الافراد في المجتمع الليبي (الباحثين)

فرضيات البحث:

1. يؤثر سعر الصرف بشكل كبير على فعالية الإصلاح النقدي في ليبيا خلال الفترة 2000 - 2023
2. زيادة عرض النقود تؤدي إلى تراجع قيمة الدينار الليبي وتفاقم التضخم في ليبيا.
3. إدارة سعر الصرف وعرض النقود بشكل متوازن تساهم في تعزيز الاستقرار النقدي في ليبيا.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي والأسلوب الكمي من خلال استخدام الاقتصاد القياسي للوصول إلى تقدير أثر سعر الصرف وعرض النقود على معدل التضخم في ليبيا، وقد تم الاعتماد على البيانات المنشورة الرسمية كتلك التي تتضمنها الحسابات القومية أو التي ينشرها مصرف ليبيا المركزي ومصلحة الإحصاء والتعداد، والهيئة الوطنية

للمعلومات والتوثيق، ومجلس التخطيط العام، وصندوق النقد العربي في الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة كمصدر رئيس للبيانات، وعلى الكتب والدوريات والبحوث المتعلقة بذات الموضوع كمصدر ثانوي.

حدود البحث:

الحدود المكانية الاقتصاد الليبي، الحدود الزمنية الفترة من 2000-2023 ف . (الباحثين)

الترجمة

الدراسات السابقة:

حاول الباحث التعرف على الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وذلك بغرض التعرف على مناهجها وأهدافها كخطوة الزمة لتحديد منهج هذه الدراسة وأهدافها، من أبرز هذه الدراسات ما يلي:

1. دراسة داغر وآخرون (2010) هدفت إلى التعرف على أثر كل من عرض النقود وسعر الصرف على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2008-1990، وكانت متغيرات الدراسة غير ساكنة في مستوياتها، وأنه تحققت صفة السكون فقط عند فرقها الثالث، واعتمدت الدراسة نموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت الدراسة إلى أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في نمو عرض النقود بمفهومه الواسع و نمو سعر صرف الدينار تساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في نمو معدل التضخم في الأمد الطويل و الأمد القصير.
2. استخدمت دراسة أحمد وآخرون (2023) بيانات عن الاقتصاد المصري خلال الفترة 1990 - 2020 وذلك للتحقق من وجود أثر مباشر لتراكم الدين العام على معدل التضخم، وكذلك التحقق من وجود أثر غير مباشر من خلال تأثير الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي على سعر الصرف وعرض النقود، وتأثير هذين المتغيرين على معدل التضخم في مصر، وتوصلت الدراسة إلى عدم القدرة على التحقق من ، بينما تم التحقق من معنوية وجود الأثر غير المباشر من خلال سعر الصرف وجود الأثر المباشر إحصائياً وعرض النقود .

3. استهدفت دراسة نزالي (2019) معرفة العالقة بين سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وعرض النقود بالمفهوم الواسع للفترة الزمنية 2016 - 1990، حيث تحولت الجزائر من نظام الصرف الثابت إلى المعوم المدار، وتم تطبيق سعر صرف يتوافق مع أهداف السياسة النقدية من خلال تكيف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن نمو عرض النقود يؤثر على سعر الصرف الرسمي.

4. اعتمدت دراسة (Amhimmid, Yanto, Setyadharma, 2021 وعبدالرزاق عبد الله السوقي- العدد 1، المجلد 21 - يونيو - في جون 2024) علي بيانات ثانوية وكمية باستخدام عينة عن أسعار الفائدة وعرض النقود وسعر الصرف على معدلات التضخم في كل من دولتي إندونيسيا وليبيا عن الفترة 2019 - 2005، واستخدمت برنامج EViews في تحليل البيانات بنموذج ECM آلية تصحيح الأخطاء (وتوصلت الدراسة إلى أنه يؤثر سعر الفائدة و

سعر الصرف بدرجة كبيرة على التضخم في كل من الدولتين ، بينما يؤثر عرض النقود بدرجة كبيرة على التضخم في الدولتين.

5. هدفت دراسة بوفروة وآخرون (2019) إلى قياس أثر كل من عرض النقود و كذلك سعر الصرف الموازي على التضخم في ليبيا في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة 2018-2015، باستخدام نموذج VECM وباستخدام عدة اختبارات منها اختبار ديكي فولر الموسع Test ADF واختبار جوهانسن للتكامل المشترك، وتحليل دالة الاستجابة لردة الفعل Function Response Impulse ، و توصلت إلى عدم وجود عائق سببية في المدى القصير تتجه من عرض النقود وكذلك سعر الصرف الموازي على التضخم، ووجود عائق موجبة في أمد الطويل، أي أن زيادة عرض النقود وسعر الصرف يؤديان إلى زيادة التضخم، حيث تؤدي زيادة عرض النقود وسعر صرف الدينار الليبي إلى مزيد من الضغوط التضخمية في الأجل الطويل، والجزء الآخر قد يكون راجع لأسباب هيكلية كعدم استقرار قطاع التصدير المبني على قطاع النفط الذي يتسم بتقلب أسعاره.

الإصلاح النقدي:

مقدمة:

يُعد الإصلاح النقدي أحد المحاور الجوهرية للسياسة الاقتصادية، لما يؤديه من دور حاسم في تحقيق الاستقرار النقدي وضبط مستويات السيولة والتحكم في معدلات التضخم، فضلاً عن الحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية. وتكتسب هذه الأهمية بُعداً خاصاً في حالة الاقتصاد الليبي، باعتباره اقتصاداً ريعياً يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، الأمر الذي يجعل السياسة النقدية شديدة التأثر بالتقلبات الاقتصادية والمالية، وبطبيعة العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية. وفي هذا السياق، شهدت ليبيا خلال الفترة الممتدة من عام 2000م وحتى عام 2023م سلسلة من محاولات الإصلاح النقدي التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي، استهدفت معالجة الاختلالات النقدية والمالية، وتحقيق قدر من الاستقرار في سعر الصرف، والحد من الضغوط التضخمية، وتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي. غير أن مسار هذه الإصلاحات تأثر بدرجة كبيرة بالتحولات السياسية والمؤسسية التي عرفتتها البلاد، خاصة بعد عام 2011م، وما ترتب عنها من تحديات بنيوية حدّت من فاعلية السياسات النقدية وأثرت في قدرتها على تحقيق أهدافها المرجوة.

مفهوم الإصلاح النقدي في ليبيا:

الإصلاح النقدي في ليبيا يشير إلى مجموعة الإجراءات والسياسات التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي (السلطة النقدية في البلاد) بهدف تحقيق الاستقرار النقدي، ضبط السيولة، تنظيم سعر الصرف، ومحاربة التضخم، وذلك في ظل اقتصاد يعتمد بشكل رئيسي على النفط ويواجه تحديات سياسية واقتصادية مستمرة منذ عام 2011.

1. الخلفية والتطور التاريخي . (2000-2023).

2. الفترة المبكرة (2000 - منتصف 2010).

- بدأ مصرف ليبيا المركزي في تنقية السياسة النقدية بعد 2000، مع تغييرات في سعر الصرف والتحكم في المعروض النقدي. مصرف ليبيا المركزي.
 - تم تأسيس لجنة السياسة النقدية عام 2005 داخل المصرف لتطوير إطار السياسات النقدية وتحقيق الاستقرار في الأسعار. (مصرف ليبيا المركزي).
- خلال هذه الفترة سعى البنك للتحكم في السيولة النقدية وحركة رأس المال، لكنه ظل يواجه صعوبات في التفاعل مع حجم الاقتصاد النفطي وارتباطه بسياسات الإنفاق الحكومي.

ما هيّة سعر الصرف: Exchange Rate

"سعر الصرف هو سعر تبادل العملات بعضها ببعض، وهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية" (Grandjean, 1995, 05)، و هو السعر الذي يتم التعامل أي قيمة بالعملة الوطنية، أي عبارة عن قيمة ما يدفع بالعملة الوطنية لقاء النقود والعملات الأجنبية مقابل الحصول على العملة الأجنبية، و يمكن تعريف سعر الصرف على أنه سعر تبادل العملات بعضها ببعض (رزق، 2010، 120)، وهو ذلك العلم الذي يهتم بالصرف والوسائل التي يتم عن طريقها تحويل الحقوق من الثروة بعملة دولة ما إلى حقوق من الثروة بعملة دولة أخرى، كما أنه يشتمل على دراسة له مبادلة عمل دولة ما بعملة دولة أخرى، والأسلوب الذي يحتم ضرورة قيام مثل الأسلوب الذي يتم وفقا لهذا التبادل والأشكال التي يمكن أن يتخذها، و عدم استقرار سعر الصرف يؤثر بشكل كبير في السياسات الاقتصادية للدولة، و الدول التي تتنوع فيها التجارة وكذلك هيكل الإنتاج تُعد قدرتها أكثر في الاستجابة للتقلبات الحاصلة في سعر الصرف والعكس صحيح في حالة الدول التي ال تتمتع بتنوع سواء في التجارة أو الهيكل الإنتاجي (الداوي، 2016، 14).

وظائف سعر الصرف:

1. سعر الصرف يقوم بوظائف عديدة، منها ما يلي: (الحجار، 2003، 76)، وظيفة قياسية: وفيه يتم قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية من قبل المنتجين المحليين، وكذلك يمثل سعر الصرف بالنسبة له حلقة وصل بين الأسعار المحلية والعالمية.
2. وظيفة تطويرية: يستخدم سعر الصرف في تشجيع صادرات معينة من خلال دوره في تطويرها، ومن جانب آخر، يمكن أن يؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل صناعات معينة أو الاستعاضة عنها باستيراد سلع تكون أسعارها أقل من أسعار السلع المحلية، و يمكن كذلك الاعتماد على سعر صرف لتشجيع واردات سلع معينة، وبالتالي نلاحظ أن سعر الصرف يؤثر على التوزيع السلي والجغرافي للتجارة بين الدول.
3. وظيفة توزيعية: إن سعر الصرف يرتبط بالتجارة الخارجية وبالتالي فهو يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، حيث تقوم هذه التجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي بين الدول .

عرض النقود:

مقدمة

يُعد عرض النقود من المفاهيم الأساسية في الاقتصاد الكلي، إذ يمثل إجمالي كمية النقود المتاحة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، سواء كانت في شكل عملات ورقية ومعدنية أو ودائع مصرفية قابلة للسحب. ويُنظر إليه كأحد المحركات الرئيسة للنشاط الاقتصادي، حيث يؤثر بشكل مباشر على معدلات التضخم، أسعار الفائدة، والنمو الاقتصادي.

مفهوم عرض النقود

عرض النقود هو مجموع الأصول السائلة التي يمكن استخدامها مباشرة في عمليات الشراء والدفع. ويشمل: العملات الورقية والمعدنية التي يحملها الأفراد والشركات. النقود المتداولة- الودائع تحت الطلب: الأموال المودعة في البنوك والتي يمكن سحبها أو استخدامها فوراً. الأدوات شبه النقدية: مثل الودائع لأجل وشهادات الإيداع، التي يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة نسبية.

مستويات عرض النقود

يُقاس عرض النقود عادةً عبر عدة مؤشرات:

- M1: يشمل النقود المتداولة والودائع تحت الطلب.
- M2: يشمل M1 بالإضافة إلى الودائع الادخارية والأدوات شبه النقدية.
- M3: يشمل M2 مع الأصول المالية الأكبر والأقل سيولة.

أهمية عرض النقود

- تحفيز النمو الاقتصادي: زيادة عرض النقود قد تدعم الاستثمار والاستهلاك.
- التأثير على التضخم: الإفراط في عرض النقود قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- توجيه السياسة النقدية: البنوك المركزية تتحكم في عرض النقود عبر أدوات مثل سعر الفائدة وعمليات السوق المفتوحة.

خاتمة

إن فهم عرض النقود وإدارته يعد أمراً حيوياً للحفاظ على استقرار الاقتصاد. فالتوازن بين توفير السيولة الكافية وتجنب التضخم هو التحدي الأكبر أمام صانعي السياسات النقدية. إذا رغبت، يمكنني إعداد رسم بياني مبسط يوضح العلاقة بين عرض النقود والتضخم والنمو الاقتصادي ليجعل المقالة أكثر وضوحاً. هل ترغب أن أضيفه؟

القاعدة النقدية غير المقترضة

إن الزيادة في مقدار الاحتياطي غير المقترض، نتيجة لعمليات شراء السوق المفتوحة، بشراء المصرف المركزي للسندات، هذا يزيد مقدار القاعدة النقدية المتوفرة لحماية العملية المتداولة والودائع تحت الطلب، وهذا يؤدي إلى رفع مقدار

عرض النقود ويحدث العكس في حالة انخفاض الاحتياطات غير المقترضة مع القاعدة النقدية غير طردية نتيجة بيع السوق المفتوحة، وبذلك يكون عرض النقود مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقاعدة النقدية الغير مقترضة .

نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب:

تخضع الودائع تحت الطلب لتأثير تغير المضاعف النقدي، بينما العملة في التداول غير خاضعة لهذا التغير في المضاعف في حالة انخفاض في نسبة العملة في التداول إلى الودائع تحت الطلب فإن مستوى التوسع المضاعف الكلي سيزداد وهذا يؤدي إلى زيادة عرض النقود، وعلى العكس في حالة ارتفاع هذه مع نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب. عكسيا النسبة.

الفصل الرابع

الجانب القياسي

الجدول (1) يوضح بيانات كلا من عرض النقود وسعر الصرف خلال الفترة من 2000-2023

السنة	عرض النقود M2	سعر الصرف
2000	10232.8	0.5434
2001	12288.4	0.64409
2002	13004.1	1.21063
2003	14051.8	1.30187
2004	13135.5	1.25064
2005	17096.3	1.35504
2006	19655.9	1.28821
2007	26982.1	1.22728
2008	39744.5	1.2516
2009	44161.3	1.2402
2010	46313.7	1.2575
2011	57305.9	1.2628
2012	63731.5	1.2596
2013	69005.9	1.2566
2014	69404.7	1.3379
2015	78666.3	1.3963

2016	96320.9	1.4451
2017	111339	1.3596
2018	110721	1.3945
2019	108741	1.3998
2020	125543	1.3399
2021	100618	4.6076
2022	110339	4.8408
2023	112198	4.9014

```

REGRESSION
/DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT LD
/METHOD=ENTER M2
/SCATTERPLOT=(*ZRESID ,*ZPRED)
/RESIDUALS DURBIN NORMPROB(ZRESID) .
    
```

لتفسير الإحصائي للنموذج:

لنفترض أننا قمنا بتحليل انحدار بين سعر الصرف (EX) كمتغير تابع وعرض النقود (M2) كمتغير مستقل. إليك مثالاً على التفسير الإحصائي:

نتائج النموذج:

المعادلة: $EX = \beta_0 + \beta_1(M2) + \epsilon$

– قيمة ثابتة $\beta_0 = 1.2$

$\beta_1 = -0.05$ (M2) – معامل

– $R^2 = 0.65$

– P-value (β_1) = 0.01

– Durbin-Watson = 1.8

التفسير:

1. معامل: ($\beta_1 = -0.05$) M2

– زيادة M2 بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف (EX) بنسبة (0.05%) مع دلالة إحصائية = P-value (0.01).

2. قيمة: ($R^2 = 0.65$)

65% - من التغيرات في سعر الصرف تفسرها التغيرات في عرض النقود. (M2)

3. اختبار: F

P-value < 0.05 - النموذج ذو دلالة إحصائية.

4. اختبار: Durbin-Watson (1.8)

- لا يوجد ارتباط ذاتي قوي في البقايا) قيمة قريبة من 2).

ملخص:

-زيادة عرض النقود ترتبط بانخفاض سعر الصرف) تدهور قيمة العملة المحلية).

-النموذج ذو قدرة تفسيرية جيدة ($R^2 = 0.65$) وذو دلالة إحصائية

التفسير الاقتصادي :

توجد علاقة وثيقة بين سعر الصرف وعرض النقود، وتتأثر هذه العلاقة بعوامل اقتصادية متعددة. إليك أبرز جوانب هذه العلاقة:

1. التأثير المتبادل:

- عرض النقود → سعر الصرف: زيادة عرض النقود قد تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية) انخفاض سعر الصرف (بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية.

- سعر الصرف → عرض النقود: سعر الصرف يؤثر على السياسة النقدية، حيث قد يضطر البنك المركزي إلى تعديل عرض النقود للحفاظ على استقرار سعر الصرف.

2. آليات التأثير:

- التضخم: زيادة عرض النقود قد تزيد التضخم، مما يضعف قيمة العملة ويؤثر على سعر الصرف.

- السياسة النقدية: البنك المركزي قد يرفع سعر الفائدة لامتصاص النقود الزائدة، مما يجذب الاستثمارات الأجنبية ويقوي العملة.

- التدفقات الرأسمالية: سعر الصرف يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي، مما يؤثر بدوره على عرض النقود.

3. التوازن الاقتصادي:

- في الاقتصادات المفتوحة، يجب على البنك المركزي الموازنة بين استقرار سعر الصرف وتحقيق أهداف السياسة النقدية) مثل التضخم والنمو).

4. أمثلة عملية:

- زيادة عرض النقود: قد تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف) تدهور قيمة العملة).

- ارتفاع سعر الصرف) قوة العملة: (قد يؤدي إلى تدفقات رأسمالية وتوسع في عرض النقود.

Regression

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
سعر الصرق	.157575	.2246247	24
عرض النقود	4.657917	.3776055	24

Correlations

		سعر الصرق	عرض النقود
Pearson Correlation	سعر الصرق	1.000	.583
	عرض النقود	.583	1.000
Sig. (1-tailed)	سعر الصرق	.	.001
	عرض النقود	.001	.
N	سعر الصرق	24	24
	عرض النقود	24	24

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	عرض النقود ^b	.	Enter

سعر الصرق. Dependent Variable:

b. All requested variables entered.

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.583 ^a	.339	.309	.1866613	.540

عرض النقود. Predictors: (Constant),

سعر الصرق. Dependent Variable:

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.394	1	.394	11.307	.003 ^b
	Residual	.767	22	.035		
	Total	1.160	23			

سعر الصرق. Dependent Variable:

عرض النقود. Predictors: (Constant),

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-1.457-	.482		-3.025-	.006
عرض النقود	.347	.103	.583	3.363	.003

Dependent Variable: سعر الصرق

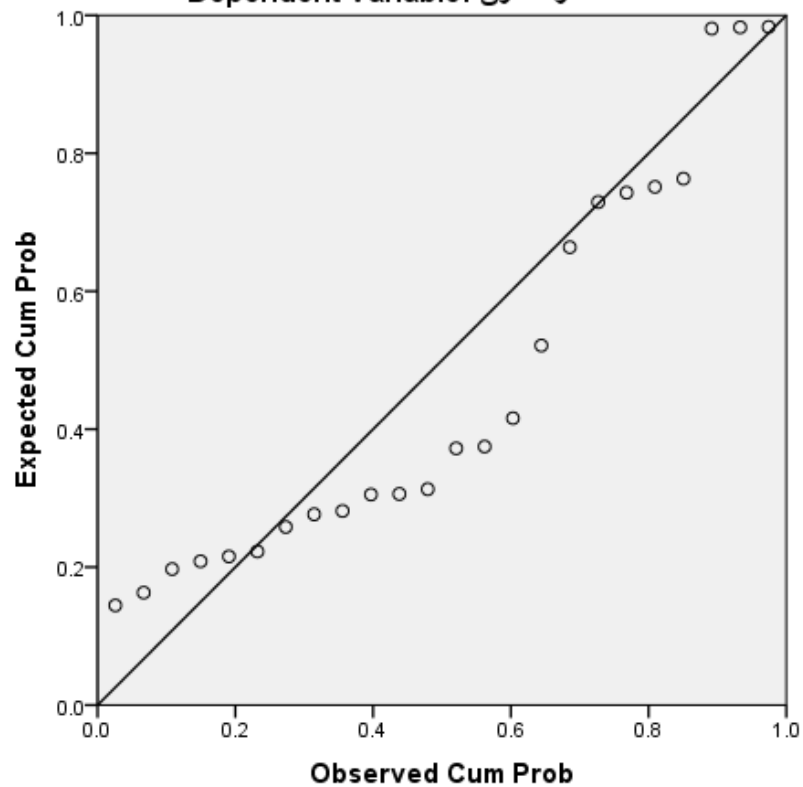
Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	-.066991-	.310453	.157575	.1308767	24
Residual	-.1979094-	.3968304	.0000000	.1825583	24
Std. Predicted Value	-1.716-	1.168	.000	1.000	24
Std. Residual	-1.060-	2.126	.000	.978	24

Dependent Variable: سعر الصرق

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual

Dependent Variable: سعر الصرق



الخاتمة:

من خلال هذا البحث تم التعرف على السياسات النقدية المتبعة في الاقتصاد الليبي وأثارها على مكونات الطلب الكلي خلال الفترة (2000 – 2023)، وخلص البحث الى مجموعة من النتائج والتوصيات توجزها فيما يلي:

النتائج:

- 1- توصل البحث بأن ادوات السياسة النقدية الأكثر فعالية نسبة الاحتياطي الالزامي وعمليات السوق المفتوحة دون الادوات الاخرى
- 2- توصل البحث أن هناك علاقة طردية قوية بين متغير الانفاق العام ومتغير الاحتياطي الالزامي وسعر الصرف فكان معامل الارتباط $R=92\%$
- 3- المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 84% من التباين في حجم الانفاق العام.
- 4- دلت النتائج بأن المتغيرات المستقلة لها تأثير على المتغير التابع.

التوصيات:

- 1- اتباع سياسة انكماشية للحفاض على استقرار الاسعار .
- 2- العمل بالسياسة النقدية والمالية معاً وإعطاء دور أكبر للسياسة النقدية.
- 3- يجب أن يتحمل المصرف المركزي في ليبيا المسؤولية الكاملة.
- 4- زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي لدى المصارف التجارية.
- 5- الاهتمام بالسياسات الاقتصادية النقدية، والمالية، والتجارية، وسياسة اسعار الصرف.

قائمة المراجع

- 1- الدراسات السابقة.
- 2- النشرة الاقتصادية اعداد مختلفة خلال فترة البحث.
- 3- مركز البحوث اعداد محتفلة.